

غاية المرام في علم الكلام

ومبدأه فلم لا يجوز أن يكون مما يجب فيه اختلاف التأثير أيضا باعتبار صفات إضافية أو سلبية ولو قيل لهم ما الفرق بين الصورتين الميز بين الحالين لم يجدوا إلى الخلاص عن ذلك سبيلا .

وعلى ما ذكرناه من التحقيق ههنا يندفع ما ذكره أيضا وإن نزل الكلام في الصفات على جهة الإمكان دون الوجوب .

وما قيل من أن القدم أخص وصف الألهمية فإن أريد به أنه خاص بـ [] تعالى على وجه لا يشاركه غيره من الموجودات فيه فلا مزية فيه وإن أريد به أنه غير متصور أن يعم شيئين ولو كانا داخلين في مدلول اسم الإلهية فكفى به في الإبطال كونه مصادرة على المطلوب وهو لا محالة أشد مناقضة لمذهب الخصم إن كان ممن يعترف بكون المعدوم شيئا وأنه ذات ثابتة في القدم في حالة العدم على ما لا يخفى .

وليس لما يتخيله بعض الأصحاب في الجواب ههنا سداد وهو قوله لو كان القدم أخص وصف الألهمية فمفهومه لا محالة غير مفهوم كونه موجودا فالوجود إما أن يكون وصفا أعم أو أخص فان كان أعم فقد تألفت ذات الباري من وصفين أعم وأخص ولو كان أخص فيلزم أن يكون كل موجود إليها وينقلب الإلزام فإن الخصم قد لا يسلم الاشتراك في معنى الوجود وان وقع الاشتراك في اسم الوجود وعند ذلك لا يلزم أن يكون كل ما سمى موجودا إليها وليس يلزم من تعدد مفهوم اسمي الوجود والقدم تكثر في مدلول اسم الباري تعالى إلا أن يقدر نعتا وجوديا ووصفنا حقيقيا وليس كذلك بل حاله